

Distr.: General  
25 June 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية  
لمكافحة الفساد"، وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش  
بشأن منع الفساد": مناقشة مواضيعية حول النظم الخاصة  
بإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح (الفقرة ٥  
من المادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

## حالة تنفيذ قراراتي المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد" و ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

### أولاً - مقدمة

- ١- رحّب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٥/٧، بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة العامة في تنفيذ قراريه ٤/٥ و ٦/٦، المعنونين "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، ورحّب كذلك بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في اجتماعيه المعقودين في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ والفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧.<sup>(١)</sup>
- ٢- ويهدف الحفاظ على الجهود العالمية الرامية إلى منع الفساد، اعتمد المؤتمر في دورته السابعة قرارين يركّزان على الوقاية من الفساد وهما: القرار ٥/٧، المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد" والقرار ٦/٧، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". وفي هذين القرارين،

\* CAC/COSP/WG.4/2018/1/Rev.1.

(١) انظر الوثيقتين CAC/COSP/WG.4/2016/5 و CAC/COSP/WG.4/2017/4.



طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تقدم تقارير عن تنفيذها إلى المؤتمر في دورته الثامنة وإلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في اجتماعاته المعقودة فيما بين الدورات.

٣- وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه التي أعدتها الأمانة المعلومات المطلوبة عن تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧، ويقصد منها أن تشكل أساساً لمناقشة الفريق العامل حول سبل المضي قدماً في المنع الفعال للفساد. وتتناول الورقة جميع المبادرات ذات الصلة بتنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧ التي اتخذتها الدول الأطراف على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني بدعم من الأمانة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨.

## ثانياً- آخر المستجدات عن حالة تنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧

### ألف- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

#### ١- الإبلاغ عن تنفيذ الدول الأطراف للقرارين ٥/٧ و ٦/٧

٤- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف، في قراره ٥/٧ و ٦/٧، أن تواصل وتعزيز التطبيق الفعال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف. ومن ثم، فإن الدول الأطراف مدعوة إلى إطلاع الأمانة على أي معلومات إضافية عن أنشطتها الرامية إلى تنفيذ هذين القرارين، وخصوصاً أثناء الاجتماع التاسع للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد.

#### ٢- الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

٥- رحب المؤتمر في قراره ٦/٧ بالجهود المستمرة التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارستها الجيدة فيما يتعلق بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل في اجتماعيه السابقين، وقرر أن يواصل الفريق العامل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه. ورحب المؤتمر، في القرار نفسه، بما أبدته الدول الأطراف من التزام وما بذلته من جهود من أجل توفير معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، تقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها ونشرها في سياق أداء مهامها بوصفها مرصداً دولياً، وطلب إلى الدول الأطراف أن تواصل تبادل تلك المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمر منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي التابع للفريق العامل بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.

٦- ولذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) جمع المعلومات في هذا الشأن وأتاح جميع المعلومات المقدمة من الدول الأطراف قبل كل اجتماع للفريق العامل، إلى جانب العروض الإيضاحية المقدمة خلال الاجتماعات والتقارير ذات الصلة والوصلات الإلكترونية بالمواد المرجعية الأخرى، على صفحات الموقع الشبكي التابع للمكتب والمكرس للفريق العامل (<http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html>).

## باء- التشجيع على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

### الدول الأطراف الجديدة في الاتفاقية

- ٧- واصل المكتب ترويج التصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة والانضمام إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت ساموا وغينيا الاستوائية ونيوي واليابان أطرافاً في الاتفاقية، فبلغ مجموع الدول الأطراف فيها ١٨٥ دولة.
- ٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدم الدعم إلى نيوي عن طريق حلقة عمل مشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عُقدت في آب/أغسطس ٢٠١٧ بهدف ترويج فهم أعمق لمتطلبات الاتفاقية، وكذلك عن طريق تقديم الدعم على سبيل المتابعة، وأفضى ذلك إلى انضمام البلد إلى الاتفاقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.
- ٩- ودعم المكتب أيضاً حلقة عمل تمهيدية للتصديق على الاتفاقية عُقدت في تشاد في شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن الاتفاقية ومتطلباتها.

## جيم- دعم الأطر القانونية والسياساتية للدول لمكافحة الفساد

### ١- دعم الدول في صياغة القوانين التي تركز على منع الفساد أو التي تتضمن أحكاماً بشأن منع الفساد

- ١٠- دعم المكتب اعتماد مختلف القوانين التي تعالج جوانب منع الفساد، وشمل الدعم تقديم المساعدة في صياغة التعديلات التشريعية ومشاريع القوانين واللوائح التنظيمية الجديدة. واعتمدت في عام ٢٠١٧ القوانين واللوائح التالية التي صيغت بدعم من المكتب: قانون مكافحة الفساد (تايلند)؛ لوائح المحكمة العليا بشأن المسؤولية الجنائية للشركات (إندونيسيا)؛ قانون مكافحة الفساد (غينيا). ويرد في الأقسام الفرعية أدناه بيان لأمثلة أخرى على المساعدات المحددة المقدمة.
- ١١- وأسديت المشورة أيضاً في شكل حلقات عمل أو تعليقات على مشاريع القوانين لصالح ١١ بلداً، وذلك بشأن ١٤ مشروع قانون ولائحة كانت بانتظار اعتمادها في وقت إعداد هذا التقرير، ومن بينها مشاريع قوانين بشأن آليات الإبلاغ وحماية المبلغين (بنما وكينيا ومدغشقر)، ومشاريع قوانين بشأن حرية تداول المعلومات والحصول إليها (غامبيا وكمبوديا)، ومدونة لقواعد السلوك للموظفين العموميين (كمبوديا)، ومدونة لقواعد السلوك لمكتب المدعي العام (ميانمار)، ومدونتان لقواعد السلوك للسلطة القضائية (فييت نام وميكرونيزيا ولايات-الوحدة)، ومدونة موحدة للأخلاقيات (بنما)، ومشاريع قوانين بشأن مكافحة الفساد ومنعه (إسواتيني وتايلند وصربيا وغامبيا).

### ٢- مساعدة الدول في وضع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد

- ١٢- دعم المكتب وضع سياسات أو استراتيجيات شتى لمكافحة الفساد في ١٠ بلدان. واعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ استراتيجية مكافحة الفساد في كيريباس، في حين ما زالت استراتيجيات بلدان أخرى في مرحلة الإعداد (إندونيسيا وبليز وتوفالو وجامايكا وغرينادا وفانواتو

وقطر والكويت وميانمار). وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت تقييمات للسياسات في كل من بليز وجامايكا وغرينادا وقطر.

١٣- وعلى المستوى الإقليمي، عقد المكتب في بنما سيتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حلقة عمل لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية بشأن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، لصالح مسؤولين من بليز وبنما وجامايكا وغرينادا. وأطلع المشاركون على الأساس المنطقي لإعداد واعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وعلى المنهجية التي وضعتها المكتب لتحديد الأولويات، وكيفية التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجيات.

١٤- وعلى المستوى القطري، قُدم دعم إلى توفالو وفانواتو والكويت وكيريباس وميانمار. وعقد المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ حلقة عمل لصالح لجنة مكافحة الفساد في ميانمار حول وضع وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد وحول إنشاء وحدة لمكافحة الفساد. وفي الكويت، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسدى المكتب المشورة إلى هيئة مكافحة الفساد ("نزاهة") بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وعُقدت في عام ٢٠١٨ عدة حلقات عمل واجتماعات حول تحديد الأولويات والنتائج، وكذلك بشأن الرصد والتقييم، لصالح أصحاب مصلحة من هيئة "نزاهة" ونظرًا لحكوميين رئيسيين. وتشارك المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في دعم حلقة عمل ثانية في فانواتو ركزت على تحسين وتنقيح مشروع السياسة الوطنية لمكافحة الفساد وآلية تنفيذها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، تشارك المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عقد حلقة عمل في توفالو حول وضع استراتيجية مكافحة الفساد وتنفيذها.

١٥- وفضلاً عن ذلك، قُدم ممثلون عن المكتب عروضاً إيضاحية في مناسبات مختلفة عن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتنفيذها ورصدها، وكان من تلك المناسبات الاحتفال الذي أُقيم في النمسا في أيار/مايو ٢٠١٨ باليوم السنوي السابع عشر لمكافحة الفساد.

### ٣- النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون في الإدارة العمومية

#### (أ) منع تضارب المصالح، ونُظم إقرارات الذمة

١٦- في كمبوديا، دعم المكتب وحدة مكافحة الفساد في وضع مدونة لقواعد السلوك للموظفين العموميين. وقُدم ممثلو المكتب عروضاً إيضاحية في حلقة عمل عُقدت في بنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن الموازنة بين المنع والجزاءات في النُظم المتعلقة بتضارب المصالح. وعلاوة على ذلك، عقد المكتب، في آذار/مارس ٢٠١٨، مشاورات مع وحدة مكافحة الفساد لتقييم تنفيذ نظام إقرارات الذمة، واستبانة الفجوات، وفهم الإجراءات ذات الصلة. وفي إطار التقييم، تشاور المكتب مع مؤسسة كمبوديا للشفافية الدولية حول إدراج منظور المجتمع المدني فيما يتعلق بنظام إقرارات الذمة.

١٧- وبالمثل، أجرى المكتب في فييت نام في آذار/مارس ٢٠١٨ مشاورات مع عدد من أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الممارسات الراهنة المتبعة في تنفيذ نظام إقرارات الذمة،

هدفت إلى تحديد الفجوات المحتملة وسبل تعزيز النظام الحالي. وشملت المشاورات أيضاً إجراء حوار مع منظمة المجتمع المدني الفيينتامية "نحو الشفافية".

١٨- وإلى جانب ذلك، نظّم المكتب بالتعاون مع مبادرة استرداد الموجودات المسروقة حلقة عمل تدريبية لمدة يومين حول إصلاح نظامي إقرارات الذمة ومنع تضارب المصالح، عُقدت في سري لانكا في آذار/مارس ٢٠١٨. وعقد المكتب أيضاً في بنغلاديش في أيار/مايو ٢٠١٨ حلقة عمل موظفي لجنة مكافحة الفساد في ذلك البلد حول نظامي إقرارات الذمة ومنع تضارب المصالح.

١٩- ونفّذ المكتب في غرينادا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ برنامجاً تدريبياً بشأن مراجعة إقرارات الذمة هدف إلى بناء قدرة مسؤولي لجنة النزاهة وإدارة مراجعة الحسابات ومديرية الادعاء العام على استبانة حالات الإثراء غير المشروع.

### (ب) تدابير الشفافية

٢٠- في فانواتو، واصل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمهما المشترك لتنفيذ السياسة التي اعتمدت مؤخراً بشأن الحق في الحصول على المعلومات، وذلك بإعداد دليل مستعملين لصالح الموظفين المعنيين بالحق في الحصول على المعلومات، وكذلك وثائق إضافية أخرى ذات صلة. ونفّذ لاحقاً في نيسان/أبريل ٢٠١٨ برنامج تدريبي لأولئك الموظفين.

٢١- وفضلاً عن ذلك، بدعم المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وضع قانون بشأن الحصول على المعلومات في كمبوديا، وذلك بتقديم تعليقات على مشروع القانون في أوائل عام ٢٠١٨.

### (ج) الإبلاغ عن الفساد

٢٢- دعم المكتب ثلاثة أحداث إقليمية ركّزت على حماية المبلغين وإنشاء آليات الإبلاغ الداخلية في القطاعين العام والخاص، بما فيها وكالات مكافحة الفساد وغيرها من الهيئات التنظيمية، وهي الأحداث التالية: مؤتمر شبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في فيجي في آب/أغسطس ٢٠١٧، وحلقة عمل لستة من بلدان جنوب آسيا، عُقدت في ملديف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وحلقة عمل لسبعة من بلدان شرق أفريقيا، عُقدت في جمهورية تنزانيا في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي إطار التحضير لحلقة عمل شرق أفريقيا، أجرى المكتب أيضاً تقييماً أولياً للتشريعات والممارسات ذات الصلة في عدة بلدان، سيشكّل الأساس لمواصلة جهود الدعم في هذا الصدد.

٢٣- وعلى الصعيد القطري، قدّم المكتب تعليقات على الأطر القانونية القائمة ومشاريع القوانين في بنما وكينيا ومدغشقر واليونان. وفيما يخص بنما، على سبيل المثال، قدّمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بالاشتراك مع منظمة الحرية المدنية (Libertad Ciudadana)، مساعدة في صياغة مشروع قانون حماية المبلغين، ويجري تقديم المزيد من المساعدة بصورة مستمرة.

٢٤- وقدم المكتب أيضاً خبرة فنية في حلقتي عمل وطنيتين بشأن حماية المبلغين والشهود، عقدت أولاهما في الكويت في آذار/مارس ٢٠١٨ وعقدت الثانية في تيمور-ليشتي في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢٥- وعلى الصعيد العالمي، واصل المكتب الدعوة إلى تحسين حماية المبلغين، وواصل التركيز على معالجة البلاغات والتحقيق فيها. وفي هذا الصدد، شارك ممثلون عن المكتب في حلقة نقاش في الدورة السابعة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وعقب ذلك، وضعت لجنة الخبراء مشروع قرار لكي يناقشه ويعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يدعو إلى تعزيز حماية المبلغين، بالاستناد إلى اتفاقية مكافحة الفساد والنتائج التي توصلت إليها آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية (الوثيقة E/2018/4، الفصل الأول، الفرع ألف).

#### (د) المشتريات والمالية العامة

٢٦- شرع المكتب في إعداد كتيب عن عمليات تقييم مخاطر الفساد والاحتيال، بهدف مساعدة البلدان على تحسين استبانة مخاطر الفساد والتخفيف منها تعزيزاً لتنفيذ الفقرة ٢ (د) من المادة ٩ من الاتفاقية.

٢٧- وأجريت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ تحليلات تفصيلية لنظم المشتريات في خمسة من بلدان شرق أفريقيا. ونتجت عن التقييمات معلومات استُفيد منها في دعم المناقشات التي دارت في حلقة عمل إقليمية حول معالجة الفساد المتعلق بالمشتريات في شرق أفريقيا، عقدت في جمهورية تنزانيا المتحدة، في آذار/مارس ٢٠١٨. واتفقت السلطات المشاركة في الحلقة على برنامج عمل لتعزيز إجراءات التصدي لمخاطر الفساد في مجال المشتريات.

٢٨- وعلى الصعيد الوطني، عقدت في إندونيسيا وكمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حلقتا عمل لاستبانة مخاطر الفساد في عمليات الشراء. وفضلاً عن ذلك، بدأ في شباط/فبراير ٢٠١٨ العمل بالتعاون مع الهيئة العليا لمراجعة الحسابات في الإمارات العربية المتحدة من أجل وضع دليل بشأن معالجة الفساد المرتبط بمشتريات تكنولوجيا المعلومات.

#### دال- ضمان تمتع هيئات مكافحة الفساد بالاختصاصات اللازمة

##### ٣- تعيين السلطات المختصة

٢٩- على النحو الذي أشار إليه المؤتمر، أبلغ العديد من الدول الأطراف الأمين العام بالفعل عن تعيين سلطات مختصة يمكن أن تساعد دولاً أطرافاً أخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد، وفقاً لمقتضيات الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية. وقد ناشد المؤتمر الدول الأطراف التي لم تقدم هذه المعلومات أو تحدّثها بعد أن تفعل ذلك، وتلقّى لاحقاً إشعارات من دول أطراف أخرى. وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، كان الأمين العام قد تلقّى إشعارات من ١١٣ دولة طرفاً بتعيين ما مجموعه ١١٧ سلطة مختصة. وثمة قائمة محدّثة في هذا الصدد متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة في دليل إلكتروني على الموقع الشبكي التابع للمكتب ([www.unodc.org/compauth\\_uncac/en/index.html](http://www.unodc.org/compauth_uncac/en/index.html)).

## ٢- دعم هيئات مكافحة الفساد

٣٠- قدّم المكتب المساعدة والتدريب لهيئات مكافحة الفساد في تنفيذ ولاياتها في بلدان عديدة. وتضمّن ذلك الدعم توفير المساعدة على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، من قبيل التحقيقات المالية وأساليب الاستجواب وإجراء المقابلات وإدارة القضايا، وكان ذلك في كثير من الأحيان للاستجابة للتوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى. وبما أنّ هذه المساعدة ترتبط موضوعياً بفصول أخرى من الاتفاقية ولا تدرج في النطاق الرئيسي للقرارين ٥/٧ و ٦/٧ فهي لم تدرج في هذه الورقة.

٣١- وتلقّت هيئات مكافحة الفساد التالية دعماً في جهود إعداد خطط العمل وإدارة مخاطر الفساد: الهيئة الوطنية للشفافية والحصول على المعلومات (بنما)؛ لجنة مكافحة الفساد (ميانمار)؛ الهيئة الحكومية للتفتيش ومكافحة الفساد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ لجنة مكافحة الفساد (بوتان)؛ لجنة التحقيق في ادعاءات الرشوة أو الفساد (سري لانكا)؛ وحدة مكافحة الفساد (كمبوديا)؛ لجنة القضاء على الفساد (إندونيسيا)؛ لجنة مكافحة الفساد (تيمور-ليشتي)؛ لجنة مكافحة الفساد (بنغلاديش).

٣٢- وعلى سبيل المثال، أجرى المكتب مشاورات مع الهيئة الحكومية للتفتيش ومكافحة الفساد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بغية الاتفاق على خطة عمل سنوية وأنشطة خاصة لمعالجة الاحتياجات المستبانة والاستفادة من نتائج البرامج التدريبية السابقة. وأجريت مشاورات في شباط/فبراير ٢٠١٨ مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين بهدف إقامة شراكات لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة في البلد.

### تحسين تنسيق مبادرات مكافحة الفساد على الصعيدين الإقليمي والوطني

٣٣- واصل المكتب تنفيذ مساعده التقنية باتباع نهج طبقي مصمم وفقاً للمواضيع المحددة التي يجري تناولها. ويسرّ المكتب تبادل التجارب وينفذ أنشطة التوعية والتعلم على المستوى الإقليمي من أجل الوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز تأثير البرامج الإقليمية ودعمها. وتوفّر مساعدة أكثر تعمقاً على المستوى القطري بناء على الطلب.

٣٤- وعلى المستوى الإقليمي، عمل المكتب بتعاون وثيق مع رابطة هيئات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا على تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن المشتريات وحماية المبلغين، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الأقسام ذات الصلة من هذه الورقة. وشملت نتائج حلقات العمل اتخاذ قرار بإنشاء منصة للتنسيق المستمر على المستويين الإقليمي والقطري تركز على مكافحة الفساد في مجال المشتريات وعلى تبادل الخبرات المتصلة بحماية المبلغين.

٣٥- وجمع المكتب أخصائيين في إدارة مصائد الأسماك ومكافحة الفساد في جنوب شرق آسيا في حلقة عمل عُقدت في تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لترويج ومناقشة استخدام تدابير مكافحة الفساد في قطاع مصائد الأسماك، بالتركيز على الفساد كمسألة شاملة وترابطاته مع أشكال الجريمة الأخرى.

٣٦- وعلى المستوى القطري، ضمَّ العديد من حلقات العمل وأنشطة التدريب الخاصة ببناء القدرات والمبينة في هذه الورقة أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني (على سبيل المثال، هيئات مكافحة الفساد، وموظفين من الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين ومن القضاء ومن وحدات الاستخبارات المالية، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص)، بهدف تيسير التنسيق فيما بينهم وتحسينه على الصعيد الوطني بغية التصدي لمخاطر الفساد بمزيد من الفعالية والكفاءة.

## هاء- تعزيز النزاهة والمساءلة في نظام العدالة الجنائية

### ١- الشبكة العالمية لنزاهة القضاء

٣٧- بعد أن عقد المكتب سبعة اجتماعات تحضيرية إقليمية، وكذلك مشاورات، مع حوالي ٤٠٠٠ من القضاة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع القضائي، أُطلق في نيسان/أبريل ٢٠١٨ الشبكة العالمية لنزاهة القضاء بحضور ٣٥٠ من كبار القضاة ومهنيي القضاء، من بينهم ٣٥ من رؤساء الهيئات القضائية، من ١٠٦ بلدان و٤٠ رابطة قضائية أو منظمة أخرى ذات صلة. وأتاح حدث الإطلاق الذي استغرق يومين فرصة لمناقشة المواضيع ذات الصلة والمسائل الناشئة المتصلة بنزاهة القضاء، وإعداد توصيات بشأن تعزيز نزاهة القضاء على المستوى العالمي، وتحديد أولويات عمل الشبكة. واحتُتم الحدث باعتماد اختصاصات الشبكة وإصدار إعلان بشأن نزاهة القضاء.

٣٨- وإنشاء الشبكة العالمية لنزاهة القضاء هو إحدى النتائج الرئيسية للبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، التابع للمكتب. وستعزز الشبكة أنشطة التعلُّم من النظراء والدعم فيما بين القضاة، عن طريق الاجتماعات الافتراضية والحضورية، وستيسر الوصول إلى الموارد ذات الصلة، وستدعم مواصلة تطوير النواتج والأدوات والمبادئ التوجيهية المعرفية. ويتضمن موقع الشبكة المخصَّص على الشبكة العالمية ([www.unodc.org/ji](http://www.unodc.org/ji)) معلومات مفصلة عن خدمات الشبكة وأنشطتها، ويتيح الوصول إلى مكتبة إلكترونية واسعة للموارد المعرفية وإلى مجال مقيّد الدخول يمكن من خلاله للمشاركين في الشبكة التواصل والتفاعل فيما بينهم.

### ٢- نزاهة القضاء

٣٩- في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، شرع المكتب في إعداد مجموعة مواد للتدريب في مجال أخلاقيات القضاء، تتألف من دورة تدريب إلكتروني، ودورة تدريب ذاتي غير حاسوبي، ودليل للمدرِّبين، بالاستناد إلى مبادئ بنغالور للسلوك القضائي ومتطلبات المادة ١١ من اتفاقية مكافحة الفساد. وقد وافقت عدة ولايات قضائية على إجراء اختبار تجريبي للأدوات المدرجة في مجموعة مواد التدريب، وعُقدت أول حلقة لتدريب المدرِّبين في آذار/مارس ٢٠١٨ لمدرِّبين من سبع ولايات قضائية مشاركة. ويُعتزم تنفيذ حلقات عمل إضافية في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ويتوقع أن توضع الصيغة النهائية للأدوات في موعد غايته نهاية عام ٢٠١٨. وستترجم الأدوات إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة واللغة البرتغالية.



٤٠ - وواصل المكتب دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز نزاهة القضاء. وفي عام ٢٠١٧، تلقت ستة بلدان مساعدة من المكتب في إعداد مدونات لقواعد السلوك وتنقيحها وتنفيذها، واستفاد ٣٦٠ قاضياً من مجموعة متنوعة من أنشطة بناء القدرات مكنتهم من تبادل الممارسات الجيدة والخبرات المتصلة بتعزيز نزاهة القضاء ومنع الفساد في النظام القضائي. وعُقدت في عام ٢٠١٨ حلقة عمل في فييت نام لوضع الصيغة النهائية لمشروع مدونة قواعد سلوك القضاء؛ وفي تونس، دعم المكتب مجلس القضاء الأعلى المنشأ حديثاً في تقييم تنفيذ المتطلبات المنصوص عليها في المادة ١١ من الاتفاقية. واستمر المكتب في ترجمة موارد القائمة بشأن نزاهة القضاء إلى لغات إضافية.

### ٣- نزاهة الادعاء العام

٤١ - في إطار مشروع المكتب بشأن تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبية وغرب أفريقيا (مشروع "كريمجست")، عقد المكتب في غانا في آذار/مارس ٢٠١٨ حلقة عمل حول التعاون الإقليمي ونزاهة الادعاء العام لصالح عدة بلدان من منطقة غرب أفريقيا. وأذكت الحلقة الوعي بشأن أدوات المكتب الخاصة بهذين الموضوعين، ومكنت المشاركين من إجراء تقييمات مصغرة لنظمهم الوطنية، وعززت تبادل التجارب والتحديات والممارسات الجيدة داخل منطقة غرب أفريقيا وخارجها.

٤٢ - وعلى المستوى الوطني دعم المكتب النائب العام في ميانمار، في إطار مشروع قُطري، في تقييم تنفيذ تدابير نزاهة الادعاء العام.

### ٤- نزاهة أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك النزاهة في أجهزة الجمارك وأجهزة مراقبة الحدود والأجهزة الأخرى والسجون

٤٣ - في شباط/فبراير ٢٠١٨، دعم المكتب بوركينا فاسو في إعداد استراتيجية لمنع ومكافحة الفساد المرتكب على الطرق، بما في ذلك في نقاط التفتيش ومن جانب ضباط شرطة المرور. وشملت المبادرة تعاوناً بين بلدان الجنوب في شكل زيارة دراسية إلى رواندا.

٤٤ - وفي إطار مشروع "كريمجست"، دعم المكتب عدة مبادرات بشأن النزاهة والمساءلة في مؤسسات إنفاذ القانون. ففي غرب أفريقيا دعم المكتب، بناء على طلب من وحدة إنفاذ قوانين المخدرات التابعة لإدارة خدمات الشرطة الجنائية في غانا، إعداد دليل للتدريب في مجال النزاهة والأخلاقيات، وحلقة عمل لتدريب المدربين. واستُخدم الدليل في دورتين تدريبيتين عُقدتا في آذار/مارس ٢٠١٨ وضمّتا ما مجموعه ٥٠ مشاركاً، ويُعتمز إدماجه في برنامج تدريبي عام تقدّمه كلية تدريب محققين دائرة الشرطة للمحققين الجدد بانتظام.

٤٥ - وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية، دعم المكتب أنشطة تدريب في مجال الأخلاقيات في إطار مشاريع مختلفة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، افتتح نائب رئيس بنما دورة تدريبية بعنوان "دورة الأخلاقيات الأساسية للموظفين العموميين: أداة لمنع الفساد"، أعدتها أكاديمية أمريكا الوسطى والكاريبية الإقليمية لمكافحة الفساد والهيئة الوطنية للشفافية والحصول على المعلومات، في إطار

شراكة مع المكتب. وقررت الخدمة الجوية والبحرية الوطنية لبنما، وهي إحدى الأجهزة الرئيسية في مكافحة الاتجار بالمخدرات، أن تجعل الدورة التدريبية إلزامية لجميع موظفيها، وبلغ عدد الموظفين الذين تلقوا التدريب ٣ ٠٠٠ موظف في نهاية أيار/مايو ٢٠١٨.

٤٦- وفي أمريكا الوسطى والكاربيبي، وفي إطار مشروع "كريمجست"، عزز المكتب، في أحداث متعددة، النزاهة المؤسسية في مؤسسات إنفاذ القانون، كان منها، على سبيل المثال، الاجتماع الإقليمي السنوي الخامس لبرنامج مراقبة الحاويات، المعقود في الجمهورية الدومينيكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومن الجدير بالذكر أنه بعد أن قدم ممثلو المكتب عرضاً إيضاحياً في الاجتماع السابع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا) في أمريكا اللاتينية والكاربيبي عن أثر الفساد المدمر على نجاح التحقيقات والملاحقات القضائية، اعتمد الاجتماع توصية محددة تناشد الحكومات تنفيذ تدابير للنزاهة المؤسسية موجهة نحو المؤسسات القضائية ومؤسسات الادعاء العام ومؤسسات إنفاذ القانون (UNODC/HONLAC/27/6)، الفقرة ٣ (د)). وبالإضافة إلى ذلك، نظّم المكتب جولة دراسية شملت زيارات لمكتب المفتش العام في كولومبيا ومكتب المفتش العام في إكوادور قام بها وفد من ضباط الشرطة من مكتب المفتش العام في بنما والمديرية الوطنية لمراقبة المخدرات في الجمهورية الدومينيكية. وبعد هذه الزيارات، وضعت تصورات لعدة خطط للإصلاح المؤسسي، يُتوقع أن يقدم المكتب مزيداً من الدعم لإعدادها. ولمواصلة المساعدة في جهود تعزيز نزاهة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في بنما، دعم المكتب مشاركة مفوض مكتب المسؤولية المهنية التابع لشرطة بنما الوطنية في الاجتماع الدولي للمفتشين العامين ورؤساء دوائر الشؤون الداخلية المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي نُظّم بالتشارك بين مكتب كولومبيا التابع للمكتب وشرطة كولومبيا الوطنية. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل الأفكار حول الاستراتيجيات العملية لمعالجة التحديات المشتركة المتصلة بالفساد في المنطقة، ومكّن شرطة بنما الوطنية من الإلمام بمختلف الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

٤٧- وأعدّ المكتب دليل تدابير مكافحة الفساد في السجون، وهو دليل جديد أُطلق في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في حدث خاص عُقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف. ويشكّل الفساد في السجون عدداً من المخاطر لا على حقوق السجناء فحسب بل أيضاً على سلامة وأمن مديري السجون والمجتمع بوجه عام. وقد أُعدّ الدليل بالتعاون مع قسم العدالة التابع للمكتب، ويُقصد منه سد الفجوات القائمة في المعارف الحالية بشأن هوج منع الفساد ومكافحته في البيئة المحددة للسجون.

٤٨- وألقى ممثل للمكتب كلمة رئيسية عن إدارة مخاطر الفساد في اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالنزاهة التابعة للمنظمة العالمية للجمارك، المعقود في بلجيكا في آذار/مارس ٢٠١٨.

٤٩- وعُقدت في فيينا في شباط/فبراير ٢٠١٨ المحادثات السنوية بين موظفي منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وموظفي المكتب، وتضمّنت مناقشة حول موضوع التعاون بين المنظمين على محاربة الفساد وبناء النزاهة في قطاع الدفاع. وشارك موظفو المكتب لاحقاً في الحلقة الدراسية حول "الدروس المستفادة"، التي نظّمها برنامج بناء النزاهة التابع للناتو وعُقدت في لشبونة

في أيار/مايو ٢٠١٨ بهدف دعم جهود الناتو في إرساء نُظْمٍ لاستبانة الممارسات الجيدة وحالات الفشل في سياق تعزيز النزاهة في العمليات الأمنية.

## واو- منع ومكافحة الفساد في القطاع الخاص: العمل على وضع معايير وإجراءات لصون نزاهة القطاع الخاص في إطار تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية

٥٠- يقدم المكتب دعماً مستمراً للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز المعايير في القطاعين العام والخاص وذلك، على سبيل المثال، من خلال شراكاته مع التحالف من أجل النزاهة، والتحالف العالمي للأعمال التجارية، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، وشبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والفريق العامل المعني بالشفافية ومكافحة الفساد، التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وغرف التجارة الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في تلك المنظمة.

٥١- وفي كولومبيا، كان المكتب عاكفا على تنفيذ مشروع يرمي إلى زيادة الحوار وتبادل المعارف بين القطاعين العام والخاص. وقد دعم المشروع حكومة كولومبيا في استعراض وتحسين السياسات العامة والإطار التشريعي المتعلق بمكافحة الفساد، ولا سيما نزاهة الشركات. وعُقدت في عام ٢٠١٧ في أماكن مختلفة عشر حلقات عمل لتعزيز القدرات المتعلقة باستبانة مخاطر الفساد ومعالجتها، شارك فيها مشاركة نشطة مهنين من القطاعين العام والخاص والنقابات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٥٢- وقدم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لمنظمة القطاع الخاص في جزر المحيط الهادئ في إعداد واعتماد مدونة جديدة لقواعد السلوك ونميطة تعلم إلكتروني مقترنة بها. ونظمت غرف التجارة المحلية وأعضاؤها لاحقاً اجتماعات وحلقات عمل حول تكييف المدونة مع الظروف المحلية عُقدت في نيوي في آب/أغسطس ٢٠١٧ وفي تونغوا في أيار/مايو ٢٠١٨.

٥٣- وتشارك المكتب مع ممثلين للقطاعين العام والخاص في تنظيم حدث عُقد في بنما سيتي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ للاحتفال باليوم الدولي لمنع غسل الأموال. وفي بنما أيضاً، قدم ممثل للمكتب في آذار/مارس ٢٠١٨ عرضاً إيضاحياً في مؤتمر اتحاد أمريكا اللاتينية لتعاونيات الادخار والإقراض بشأن المعايير الدولية لمنع ومكافحة غسل الأموال.

٥٤- وشارك المكتب في حلقة عمل حول الحوكمة والمؤسسات في قطاع البنّي التحتية عُقدت في بيرو في شباط/فبراير ٢٠١٨، وقدم مساهمة في صياغة مشروع إعلان بشأن مكافحة الفساد لكي يُعتمد في اجتماع قمة القارة الأمريكية لعام ٢٠١٨، الذي عُقد في ليما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي تلك القمة، اعتمد رؤساء الدول ووقعوا الإعلان الناتج المعنون "التزام ليما: الحوكمة الديمقراطية من أجل مكافحة الفساد" ([www.summit-americas.org/viii/compromiso\\_lima\\_en.pdf](http://www.summit-americas.org/viii/compromiso_lima_en.pdf)).

الذي يشتمل على التزامات سياساتية بشأن النهوض بمنع الفساد ومكافحته في القارة الأمريكية ويدعو إلى اتخاذ مختلف التدابير بمشاركة القطاع الخاص.

٥٥- وبالتعاون مع المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد (لجنوب شرق أوروبا)، عقد المكتب في سرايفو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حلقة عمل لبناء قدرات مكافحة الفساد، لصالح جهات فاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب عرضاً إيضاحياً عن عمله في مجال منع الفساد في القطاع الخاص، وذلك في مؤتمر مدريد بشأن النزاهة والامتثال، الذي نظّمته شركة ارنست ويونغ إسبانيا وعُقد في مدريد في أيار/مايو ٢٠١٨.

٥٦- وقد أصبحت أداة التعلّم الإلكتروني التفاعلية المسماة "مكافحة الفساد"، التي تشارك في وضعها المكتب ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بهدف تحسين فهم المستعملين من القطاع الخاص للمبدأ العاشر للاتفاق العالمي (مكافحة الفساد) ولاتفاقية مكافحة الفساد، متاحة الآن بـ٢٣ لغة، من بينها العربية والبلغارية والصينية والداغرية والهولندية والإنكليزية والفرنسية والألمانية واليونانية والهنغارية والإندونيسية والإيطالية واليابانية والكازاخية والكورية والنرويجية والبرتغالية والروسية والإسبانية والسويدية والتركية والأوكرانية.

## زاي- تعزيز التعليم بشأن منع الفساد

٥٧- واصل المكتب تنفيذ مبادرة التعليم من أجل العدالة (E4J)، وهي أحد عناصر البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. وتهدف المبادرة إلى بناء ثقافة احترام القانون لدى الأطفال والشباب عن طريق توفير مواد تعليمية مناسبة لسنهم تتناول مواضيع تتعلق بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة وسيادة القانون، بما في ذلك موضوع الفساد، وإدماج هذه المواد في المناهج الدراسية على المستويات التعليمية كافة.

٥٨- وفي سياق مبادرة التعليم من أجل العدالة، وقّع المكتب أيضاً اتفاقاً مع اليونسكو يرمي إلى إعداد مواد تعليمية بشأن مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك الفساد، لتدريسها في المرحلتين التعليميتين الابتدائية والثانوية.

## ١- الأوساط الأكاديمية

٥٩- واصل المكتب، في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، إعداد النماذج التعليمية بغرض مساعدة المحاضرين في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي على تحسين تدريسهم لمختلف المواضيع المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك الفساد والنزاهة والأخلاقيات. وأعدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربع عشرة نميطة من نماذج المبادرة تتعلق بالنزاهة والأخلاقيات، لصالح محاضري الجامعات، وأطلقت في المؤتمر الإقليمي للتعليم العالمي في أمريكا اللاتينية والكاريبي لعام ٢٠١٨، المعقود في قرطبة، الأرجنتين، في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويجري الآن إعداد ١٤ نميطة إضافية من نماذج المبادرة تتعلق بمكافحة الفساد.

٦٠- وفي إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، واصل المكتب إعداد النسخة الروسية من الدورة الدراسية الأكاديمية النموذجية بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، وتحديث قائمة موارد المبادرة.

ونظّم المكتب في أيار/مايو ٢٠١٨ حدثاً جانبياً على هامش الدورة السابعة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية خصّص لأنشطة المكتب الأكاديمية المتصلة بمكافحة الفساد.

٦١- وفي منطقة المحيط الهادئ، دعم المكتب عدة أنشطة شاركت فيها الأوساط الأكاديمية. ففي آب/أغسطس ٢٠١٧، واحتفالاً باليوم الدولي للشباب، تشارك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة جنوب المحيط الهادئ في تنظيم حلقة دراسية حول دور الشباب في محاربة الفساد. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد حدثاً للتوعية لصالح المجلس الاتحادي لرابطة طلاب جامعة جنوب المحيط الهادئ.

٦٢- وعلاوة على ذلك، نظّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسع محاضرات بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بهدف تعزيز الجهود المشتركة المبذولة في التثقيف بشأن مكافحة الفساد. كما استمرّ المكتب في تقديم المحاضرات لمختلف الجامعات أو الوفود، بما في ذلك عرض إيضاحي بشأن الفساد وأهداف التنمية المستدامة قُدم في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٨ لطلاب 'الأكاديمية الإقليمية للتعريف بالأمم المتحدة'.

## ٢- التوعية في المدارس

٦٣- في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، نفّذ المكتب أنشطة توعية متنوعة استهدفت طلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية. وخلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أطلقت مبادرة التعليم من أجل العدالة مسلسلةً باسم "الزوربون" (The Zorbs)، يحكي قصة كوكب خيالي وسكانه الذين يتغلبون على مجموعة من التحديات بتطبيق شتى القيم الأساسية (التقبل والإنصاف والنزاهة والاحترام) والمهارات (تسوية المنازعات والتفكير النقدي والتعاطف والعمل الجماعي) التي تروّج لها المبادرة. وقد صُمم المسلسل ليكون أداة تعليمية مسلية ولكن ثرية بالمعلومات، وسيشتمل على مجموعة من أشرطة الفيديو بالصور المتحركة، مستكملة بأداة تفاعلية حاسوبية تسمى "comic creator" تشجع الأطفال على تأليف قصص ذات مغزى بأسلوب مشوّق وإبداعي. وقد نُشر شريط فيديو تجريبي مدته ست دقائق يعرف بالشخصيات الرئيسية ويهيئ الساحة لمغامراتهم، ويجري إنتاج المزيد من الحلقات.

٦٤- وعلى مستوى التعليم الثانوي، واصلت مبادرة التعليم من أجل العدالة دعم تحديث تطبيق الهاتف المحمول المسمّى "اللعبة النظيفة" (Play Fair) في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي يسعى لترويج اتخاذ القرارات على أساس أخلاقي في أوساط الشباب. وقد شارك ثلاثون من طلاب المدارس الثانوية البوليفيين في اختبار اللعبة. كما دعمت المبادرة إعداد لعبة غير إلكترونية بشأن النزاهة، في إطار شراكة مع منظمة العمل من أجل النزاهة. ويجري حالياً إعداد اللعبة في نيبال وسوف يتم اختبارها في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ودولة فلسطين. وفضلاً عن ذلك، أطلقت المبادرة الدليل المرجعي لتنظيم نموذج محاكاة مؤتمرات الأمم المتحدة ([www.unodc.org/e4j/mun/index.html](http://www.unodc.org/e4j/mun/index.html)) بهدف دعم إدراج مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما فيها مسألة الفساد، في نموذج محاكاة مؤتمرات الأمم المتحدة وسائر أنواع المحاكاة التعليمية المماثلة.

٦٥- وفضلاً عن ذلك، قدّم المكتب في الدوحة في آذار/مارس ٢٠١٨ عرضاً إيضاحياً لطلاب الصف السادس خلال أسبوع النقود في قطر، من أجل غرس القيم المتصلة بأهمية المال والادخار والإنفاق المسؤول، مع التركيز على المسائل المتعلقة بالإدارة المالية، بما في ذلك تزييف العملات وسائر الجرائم المالية والاقتصادية.

٦٦- وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي سياق ترويج المادة ١٣ من الاتفاقية، نفّذ المكتب دورات تدريبية بشأن قيم منع الفساد لأطفال المدارس الابتدائية في أربعة مجتمعات محلية في بليز في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

### ٣- جوانب أخرى للعمل مع الشباب

٦٧- في منطقة المحيط الهادئ، واصل المكتب عمله الواسع النطاق مع الشباب في إطار مبادرة "مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ". وبعد تنفيذ "مختبر شباب المحيط الهادئ للابتكار في مجال مكافحة الفساد"، الذي تشارك في تنظيمه المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس شباب المحيط الهادئ في عام ٢٠١٧، نظّم شباب من المنطقة، باستخدام مجموعة أدوات شباب المحيط الهادئ للدعوة إلى مكافحة الفساد، عدداً من أحداث التوعية والدعوة في فيجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وفي كيريباس وجزر سليمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أنتج المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيلماً قصيراً عن أعمال أبطال مكافحة الفساد من الشباب في منطقة المحيط الهادئ.

٦٨- وأجرى المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس شباب المحيط الهادئ أيضاً تجربة لبرنامج خاص بالشباب لتدريب المديرين في مجال مكافحة الفساد. ونفّذت ثلاثة برامج تدريبية لفئات مختلفة في فيجي في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وشباط/فبراير ٢٠١٨. ونظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس شباب المحيط الهادئ وجامعة جنوب المحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ "مطارحة شعرية" للشعراء الناشئين الشباب لكي يعربوا عن آرائهم عن الفساد من خلال الأشعار.

٦٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وللاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد، نظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في فيجي ووزارة الشباب والرياضة في فيجي حلقة دراسية مدتها يوم واحد لتوعية الشباب في البلد. وأعلن خلال الحلقة عن جدول زمني إقليمي لأحداث مكافحة الفساد للشباب، تشارك في إعداده المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس شباب منطقة المحيط الهادئ.

### ٤- الأدوات الإلكترونية والمنشورات

٧٠- واصل المكتب إعداد المنتجات المعرفية العالمية، على النحو المبين في الأقسام الموضوعية الخاصة بذلك من هذه الورقة. وقد أعدت الأدوات والمنشورات المعرفية على أساس الخبرات العالمية والإقليمية المتراكمة، وما زالت آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية تمثل أحد المصادر الرئيسية لاستبانة المجالات التي يلزم توفير الأدوات فيها. ويستفاد من الاستعراضات أيضاً في جمع

المعلومات والأمثلة، وتتيح للمكتب التحقق من القوانين المدرجة في المكتبة القانونية لبوابة المعارف المسماة 'بوابة الأدوات والموارد الخاصة بمعارف مكافحة الفساد' ([www.track.unodc.org](http://www.track.unodc.org))، كما تتيح له تحديث مجموعة القوانين.

٧١- ووزعت منشورات المكتب بشأن المسائل المتعلقة بالفساد على نطاق واسع في المؤتمرات وحلقات العمل والأحداث التدريبية ذات الصلة، فضلاً عن توزيعها على النظراء وسائر أصحاب المصلحة خلال الزيارات القطرية أو غيرها من المناسبات المنطوية على بذل الجهود في مجال السياسات العامة والدعوة. والمنشورات متاحة إلكترونياً أيضاً على الموقع الشبكي التابع للمكتب.

## حاء- الأعمال الوقائية الأخرى والمواضيع المستجدة

### ١- العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحافيون

٧٢- في عام ٢٠١٨، وفي إطار مشروع "النظر إلى ما هو أبعد: نحو شراكة أقوى مع منظمات المجتمع المدني بشأن المخدرات والجريمة"، يسر المكتب مشاركة منظمات المجتمع المدني في حلقتي عمل إقليميتين عُقدتا لأصحاب مصلحة متعددين في جمهورية تنزانيا المتحدة في آذار/مارس وفي السنغال في أيار/مايو. ودعم المشروع أيضاً إنشاء ثلاث منصات إلكترونية إقليمية لمكافحة الفساد في المجتمع المدني، يستضيفها في الوقت الحاضر الموقع الشبكي التابع لائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والغرض من هذه المنصات هو تحسين بروز منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد في مناطق جنوب شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، لتمكينها من الترابط الشبكي وترويج تنفيذ الاتفاقية. كما تساعد المنصات مختلف أصحاب المصلحة على بناء الشراكات وتبادل أحدث المعلومات عن أنشطة مكافحة الفساد في تلك المناطق. وأخيراً، شرع المكتب في إعداد كتيب إرشادي بشأن المداخل المحتملة المتاحة للمجتمع المدني لترويج ودعم تنفيذ الاتفاقية. وسيتضمن الدليل قسماً خاصاً بمنع الفساد، ويُتوقع إطلاقه في أواخر عام ٢٠١٨.

٧٣- وفي إطار مشروع "كريمجست"، عمل المكتب لأول مرة مع مؤسسة الشفافية الدولية باعتباره شريكاً منفذاً. وقد استحدثت المؤسسة أداة جديدة في إطار المشروع، وهي 'لوحة متابعة العدالة الجنائية'، لتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من تقييم مدى الشفافية والمساءلة في مؤسسات العدالة الجنائية، وإعداد التوصيات، والمشاركة النشطة في تدابير منع الفساد. وأطلقت الأداة في حدث مشترك نُظّم في فيينا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨.

٧٤- وفي منطقة المحيط الهادئ، نُظمت حلقات عمل للتوعية ولتيسير الحوار والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وذلك في نيوي في آب/أغسطس ٢٠١٧ وفي ناورو في آذار/مارس ٢٠١٨ وفي بالاو في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٧٥- وفضلاً عن ذلك، تشارك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل إقليمية عُقدت في تونغا في أيار/مايو ٢٠١٨ وكرّست لموضوع مراقبة وسائط الإعلام للفساد، وفي استضافة حلقة نقاش حول الموضوع نفسه في إطار اجتماع القمة لوسائط الإعلام في منطقة

المحيط الهادئ الذي عقده رابطة أنباء جزر المحيط الهادئ. وكانت إحدى نتائج اجتماع القمة اتخاذ قرار بإنشاء شبكة للصحافيين الاستقصائيين في إطار الرابطة.

٧٦- وفي إطار برنامج الساحل، واصل المكتب توفير الدعم لخلية "نوربرت زونغو" للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا، التي تنظم دورات تدريبية للصحافيين الاستقصائيين في غرب أفريقيا وتمدهم بالدعم المالي والقانوني من أجل تعزيز قدراتهم على زيادة ممارستهم للصحافة المهنية بشأن مسائل الفساد والجريمة المنظمة والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

## ٢- البرلمانات

٧٧- واصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، من أجل تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، نظم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشراكة مع تلك المنظمة، حلقة عمل تعريفية لفترة ما بعد الانتخابات، لصالح أعضاء الجمعية التشريعية في نيوي، مع التشديد على مكافحة الفساد ومدونات قواعد السلوك.

٧٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نظم المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشراكة مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، حلقة عمل للتوعية بشأن مكافحة الفساد، لصالح أعضاء الجمعية التشريعية في تونغغا، وتلقّت الحلقة دعماً من لجنة مكافحة الفساد التابعة للجمعية التشريعية.

## ٣- البيئة والحياة البرية

٧٩- واصل المكتب برامجه الجارية الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات تخفيف مخاطر الفساد، بشراكة مع هيئة الأحياء البرية الكينية، وهيئة محمية نغورونغورو في جمهورية تنزانيا المتحدة، وإدارة الأحياء البرية والمتنزهات الوطنية في بوتسوانا. وإلى جانب ذلك، نُفذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨، على التوالي، تمرينان لاستبانة مخاطر الفساد، بمشاركة ممثلين لقطاع مصائد الأسماك في ناميبيا وهيئة الأحياء البرية في أوغندا. وكما في حالة تنفيذ البرامج المذكورة آنفاً، يُتوقع أن يفضي كلٌّ من هذين التمرينين إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات محددة الأهداف لتخفيف مخاطر الفساد.

٨٠- ويعمل المكتب حالياً على إعداد دليل مرجعي لصانعي السياسات عن كيفية استخدام أدوات مكافحة الفساد في معالجة الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك، وكذلك إعداد دليل عن النزاهة للهيئات المكلفة بإدارة موارد الأحياء البرية وإنفاذ قوانين الأحياء البرية.

## ٤- النزاهة في مجال الرياضة

٨١- اشترك المكتب مع الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند في تنظيم المؤتمر المعنون "وقاية الرياضة من الفساد"، الذي عُقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وكانت أهداف المؤتمر هي التوعية بشأن الممارسات الجيدة وتعميم أدوات للمساعدة على التصدي للفساد في مجال الرياضة. وحضر المؤتمر أكثر من ٢٥٠ موظفاً من أكثر من ٦٠ بلداً،



من بينهم ممثلون عن منظمات دولية، مثل مجلس أوروبا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات رياضية مثل الاتحاد الآسيوي لكرة القدم والاتحاد الدولي لكرة القدم والمجلس الدولي للكريكيت واللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الأوروبي لكرة القدم ووحدة النزاهة في لعبة التنس.

٨٢- وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب في هانوي في آب/أغسطس ٢٠١٧ حلقة عمل بشأن منع الفساد في مجال الرياضة، لصالح هيئات الحوكمة الرياضية والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وأصحاب المصلحة المعنيين. وركزت حلقة العمل على كيفية إجراء تقييمات للمخاطر وإعداد استراتيجيات لمنع الفساد والتلاعب بالمباريات الرياضية.

٨٣- وشارك ممثل عن المكتب في المؤتمر السنوي الثالث للقانون في مجال الرياضة، الذي كان عنوانه "فهم قواعد اللعبة، ٢٠١٨"، وساهم بصفة عضو في حلقة النقاش حول الحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد في الرياضة. وقد عقد المؤتمر في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وحضره أكثر من ٢٥٠ من كبار المحامين في مجال الرياضة وتنفيذيون في مجال الرياضة وأكاديميون وطلاب ورياضيون، قاموا بالتشبيك ومناقشة المسائل الرئيسية والتطورات في قانون الرياضة الدولي.

٨٤- وشارك ممثلون عن المكتب في الاجتماع الثاني للفريق العامل غير الرسمي للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة، الذي كان الغرض منه إضفاء الصفة الرسمية على إنشاء ثلاث فرق عمل للشراكة الدولية بغية تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال النزاهة في الرياضة. وقد عقد الاجتماع في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٨٥- وساهم المكتب في جهود تنفيذ خطة عمل قازان التي اعتمدها المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، ولا سيما من خلال العمل الوثيق مع اليونيسكو ومجلس أوروبا والمشاركة في اجتماعات الفريق العامل المعني بالإجراء ٣ من خطة عمل قازان، التي تهدف إلى توحيد المعايير الدولية للنزاهة في مجال الرياضة ومواصلة تطويرها.

## ٥- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرمجة في الأمم المتحدة

٨٦- أقر مؤتمر الدول الأطراف بأهمية إدراج منع الفساد في خطط التنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة.

٨٧- وفي هذا الصدد، تشارك المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل إقليمية حول رصد تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: دعم البلدان من أجل تتبع التقدم المحرز في مجال سيادة القانون والوصول إلى العدالة، ومكافحة الفساد، وفعالية المؤسسات، عُقدت في فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وضمت حلقة العمل مشاركين من ١٣ دولة من دول منطقة المحيط الهادئ وساهمت في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورصدها في المنطقة.

٨٨- وتدعو الغاية ٥ من غايات هدف التنمية المستدامة ١٦ الدول إلى العمل على الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. وقد اختير مؤشران على مدى انتشار الرشوة

فيما يتعلق بالموظفين العموميين، التي يتورط فيها الأشخاص العاديون والأعمال التجارية، لقياس التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٥ من غايات الهدف ١٦. وبغية دعم الدول في جهودها الرامية إلى توليد البيانات المستندة إلى التجربة، وبدافع الحاجة إلى تحسين موثوقية مقاييس الفساد القائمة والتثبت من صلاحيتها، اشترك المكتب مع مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية المشترك بين المكتب والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد مبادرة جديدة بشأن قياس الفساد. وعُرض في حدث جانبي عُقد على هامش الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف دليل بشأن قياس الفساد بواسطة الاستقصاءات التي تُجرى على السكان وعلى الأعمال التجارية، ويتوقع إطلاقه في منتصف عام ٢٠١٨.

## ٦- المنظر الجنساني

٨٩- اتساقاً مع خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طبق المكتب منظوراً جنسانياً في سياساته وبرامجه بطريقة جامعة. وتلزم خطة العمل كيانات منظومة الأمم المتحدة بأن تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويين القطري والمعياري. وقد واصل المكتب تحديد الجوانب الجنسانية وإدراجها، بحسب الاقتضاء، في مبادراته الخاصة ببناء القدرات، وقام برصد مستوى مشاركة النساء في الأحداث التدريبية.

٩٠- وتشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب في تنظيم ندوة عنوانها "تكريم النساء اللاتي يكافحن الفساد في جنوب وجنوب شرق آسيا"، عُقدت في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأتاحت الندوة منصةً لـ١٧ مناصب قيادية لتبادل تجاربهن وللتوعية بالسبل التي يمكن بها للمرأة أن تكون عاملاً قوياً للتغيير في مجال مكافحة الفساد.

٩١- وفي مسعى للاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المكتب من تنفيذ برامجه على الصعيد الوطني ومن سائر المبادرات الرامية لتعزيز مراعاة البعد الجنساني الذي ينطوي عليه عمله، يعترم المكتب عقد اجتماع خبراء بشأن الأبعاد الجنسانية للفساد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وسيسعى الاجتماع إلى توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي يمكن إبلاغ الأوساط الأوسع لمكافحة الفساد بها. وتشمل هذه الممارسات والدروس تعاون المكتب مع حركة "Saya Perempuan Antikorupsi" (أنا امرأة مناهضة للفساد)، وهي حركة تقودها اللجنة الإندونيسية للقضاء على الفساد، كما تشمل جمع البيانات للدليل المذكور أعلاه فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٥ من غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، حيث ما زالت هناك ندرة شديدة في بيانات الفساد التفصيلية.

## ثالثاً- إطار تقديم المساعدة وموارده

٩٢- طلب مؤتمر الدول الأطراف إلى الأمانة، في قراره ٦/٧، أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الجهات المقدمة للمساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، وخصوصاً البلدان النامية، بناءً على طلبها ورفهاً بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل المضي

قُدماً في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بأشكال منها تقديم مساعدة مصممة حسب الحاجة من أجل المشاركة في عملية الاستعراض الخاصة بالفصل الثاني. ودعا المؤتمر الدول الأطراف وغيرها من الجهات المانحة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية للأغراض المحددة في القرار ٦/٧، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، شدد المؤتمر على أهمية تزويد المكتب بالتمويل الكافي والوافي لتمكينه من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، وشجّع الدول الأعضاء على أن تقدم تبرعات كافية للحساب المشار إليه في المادة ٦٢ من الاتفاقية، الذي يُدار في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية.

٩٣- وكما هو معروض في هذه الورقة، واصل المكتب دعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، من خلال الاضطلاع بأنشطة مصممة خصيصاً في مجالي التشريع وبناء القدرات وكذلك من خلال استحداث أدوات تيسر تقديم المساعدة في الواقع العملي. وعلى الرغم من أن هذه المساعدة تشمل نطاق الاتفاقية برمتها فإن هذه الورقة تركز على المبادرات والأنشطة المضطلع بها لتنفيذ قرارَي المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧.

٩٤- وهناك عدد من المشاريع العالمية التي تمكن المكتب من تقديم الإرشاد والمشورة والخبرة الفنية بمستوى احترافي للدول الأطراف بناءً على طلبها. ومن هذه البرامج ما يلي:

- البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة
- البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات
- البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: في سبيل إشاعة ثقافة تقوم على احترام القانون
- تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على طول طريق الكوكايين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا (مشروع "كريمجست").

٩٥- وظل التعاون الوثيق مع سائر مقدّمي المساعدة التقنية، وخصوصاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبما هو مذكور في عدة حالات في هذه الورقة، مثمراً للغاية.

٩٦- وعلى غرار الموظفين المتخصصين العاملين في مقر المكتب، اضطلع مستشارو المكتب الإقليميون والوطنيون المعنيون بمكافحة الفساد بدور أساسي في تنفيذ مبادرات ناجحة في مجال المساعدة التقنية. وهم يوفرّون خبرات فنية متخصصة يمكن الاستفادة منها على وجه السرعة على الصعيدين القطري والإقليمي لتيسير تقديم الإرشاد في الموقع للدول الأطراف التي تطلب المساعدة في تعزيز تشريعاتها ومؤسساتها دفعاً لخطى تنفيذها للاتفاقية. ويرد في كل أجزاء هذه الورقة عرض لما قدّموه من إسهامات في تنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧.

٩٧- وفي وقت كتابة هذه الورقة، كان هناك مستشار عالمي واحد يعمل في فيينا وخمسة مستشارين ذوو مسؤوليات إقليمية، يعمل واحد منهم في فيجي (لمنطقة المحيط الهادئ)،

وواحد في السنغال (لغرب ووسط أفريقيا)، وواحد في بنما (لأمريكا الوسطى والكاريبية)، واثان في تايلند (لجنوب وجنوب شرق آسيا). ومن المؤسف أن تخفيض الموارد الخارجة عن الميزانية أدى إلى إجراء تخفيض في عدد المستشارين الإقليميين في السنوات الأخيرة.

٩٨- وعلى الصعيد الوطني، هناك مستشاران يعملان في السلفادور وغيانا. وقد انتهى في نيسان/أبريل ٢٠١٨ منصب المستشار الذي يعمل على الصعيد الوطني المخصص لقطر. وعلاوة على ذلك، نفذت شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب مشاريع ميدانية شاملة لمكافحة الفساد في عدد من البلدان المحددة، من بينها إندونيسيا وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) والسلفادور وغيانا وكولومبيا وكينيا ومصر وميانمار ونيجيريا.

٩٩- وتحظى خبرة المكتب الفنية بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف وسائر أصحاب المصلحة، ويتجلى ذلك في تزايد طلبات المساعدة أو المشاركة في المبادرات وحلقات العمل. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بسبب الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

١٠٠- وفي ضوء هذه الخلفية، يمثل تقديم المزيد من الدعم الطويل الأجل من جانب الشركاء والجهات المانحة الأخرى شرطاً ضرورياً لاستمرار العمل الجوهري الذي يقوم به المستشارون والموظفون العاملون في المقر الذين يوفران خبرات متخصصة في مجال مكافحة الفساد.

#### رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٠١- ولعلّ الفريق العامل يودّ، في إطار سعيه لأداء دوره في مساعدة المؤتمر على رسم معالم طريق الوصول إلى منع الفساد منعاً فعلياً، أن ينظر في التقدّم المحرز حتى الآن في تنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧ وأن يقترح سبلاً لتعزيز ودعم مواصلة تنفيذها من جانب الدول الأطراف.

١٠٢- ولعلّ الفريق العامل يودّ أيضاً أن ينظر في التقدّم المحرز، وكذلك التحديات والفرص والتطورات الأخيرة، في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، وأن يقترح التدابير التي ستستخذ في المستقبل، بما في ذلك اقتراح مواضيع للجولة القادمة من المناقشات المواضيعية، آخذاً في الاعتبار ما قرره المؤتمر في قراره ٥/٧ بأن يكون موضوع المناقشة لعام ٢٠١٩ هو الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية)، مع الإقرار بتوصية الفريق العامل بترك مجال في جدول أعماله لإضافة مواضيع للمناقشة أو تعديلها توجهاً لتحقيق أقصى قدر من الإثراء المتبادل للمناقشات التي يجريها الفريق العامل وفريق استعراض التنفيذ.

١٠٣- ولعلّ الفريق العامل يودّ أن يُقرّ بزيادة طلبات المساعدة التقنية المتعلقة بأحكام الفصل الثاني وبالقرارات المتخذة بشأن منع الفساد، وأن يلاحظ أن هذا الاتجاه سوف يستمر على الأرجح أثناء الدورة الاستعراضية الثانية لآلية استعراض التنفيذ. ولعلّ الفريق العامل يودّ أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بمنع الفساد من خلال توفير الدعم المالي، وخصوصاً في شكل مساهمات خارجة عن الميزانية، ومتعددة السنوات، ومخصصة بشروط ميسرة.